سادسا:القيد في ميزان المدفوعات

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات.إن قيام الجزائر باستيراد القمح من أمريكا فإن ذلك سيؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات وهما: ميزان السلع ويكون مدينا وحساب الاحتياطات ويكون دائنا بقيمة الصفقة،ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبة وبشكل دائم.ويأخذ كيفية قيد العمليات أسلوبين:

1- أسلوب الميزانية السنوية.

2- أسلوب الدائن والمدين.

1. **مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره بمثابة ميزانية سنوية**

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم, وبالتالي فإن القيود يجب أن تُدرج ضمن الأصول والخصوم, حيث يعتبر خروج أو دخول هذه العملات هو المعيار الأساسي في عملية قيدها, فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الأصول , وبالمقابل كل عملية ترتب عنهاخروجا للعملات تدون في جانب الخصوم. ومن اجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان المدفوعات. وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان.[1]

- ينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على الحساب التجاري وحساب الخدمات وحساب رأس المال فالبلد المصدر لرأس المال يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته, أما البلد المتلقي لرأس المال فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول.
- وفيما يتعلق بحساب التحويلات من جانب واحد, يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته, وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة, استنادا لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم, أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول.[2]

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص43.

[2]- المرجع السابق، ص44.

جدول رقم (09) : القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الخصوم والأصول

أصول	خصوم
- صادرات. - خدمات مقبوضة(نقل, سياحة, مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج, أتاوات مقبوضة على البراءات والشهادات). - تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مستلمة من القطاع الخاص غير المصرفي.	- واردات. - خدمات مدفوعة (نقل, سياحة, مداخيل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل, أتاوات مدفوعة على البراءات والشهادات). - خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مقرضة بواسطة القطاع الخاص المصرفي.
- زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله. - زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), تجاه باقي البنوك التجارية أو خفض احتياطاته بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة.	- زيادة أصول القطاع المصرفي أو تدني التزاماته. - زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة), بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة ...إلخ أو تدني التزاماته.

المصدر: مفتاح صالح، **المالية الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة رابعة ليسانس نظام كلاسيكي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص45.

2. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة دائن (له) (Crédit) ومدين (منه) (Débit):

حسب هذه الزاوية القيد المزدوج فهو يعتبر حساب يشتمل على جانب المدين وجانب الدائن:[1]

ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، وبالتالي يسجل في الجانب الدائن تدني الأصول (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).أو زيادة الحقوق للدولة اتجاه العالم الخارجي.

أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين،

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص45.

يسجل في الجانب المدين زيادة الأصول (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).أو زيادة الالتزامات للدولة اتجاه الغير.

وعموما يعتبر خروج أو دخول العملات الصعبة هو المعيار الأساسي في عملية قيدها, فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الدائن , وبالمقابل كل عملية ترتب عنها خروجا للعملات تدون في جانب المدين. ومن اجل التمييز بين الجانب الدائن والمدين يستند أيضا إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في الجانب الدائن ،وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في الجانب المدين ،و ينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على الحساب التجاري وحساب الخدمات وحساب رأس المال .

أ- صادرات السلع

- قامت شركة جزائرية بتصدير بضائع بقيمة مليون دولار، وفي مقابل هذا البيع قامت هذه الشركة بشراء بضائع بنفس القيمة .

عملية التصدير هذه هي بمثابة بيع (تحويل) لأصول حقيقية, وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع", في مقابل هذا البيع للسلع فإن هناك شراء, فإن العملية تسجل في جانب المدين تحت باب "الواردات من البضائع" لأنه جرت الحيازة لأصول حقيقية بواسطة الشركة المقيمة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(10) : التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	مليون دولار	-
الواردات من البضائع	-	مليون دولار

- قامت شركة جزائرية بتصدير اسمنت بقيمة 2 مليون دولار لتونس وكان التسديد نقدا.

هذه العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات ، فعملية التصدير هذه هي بمثابة بيع لأصول حقيقية وبمعنى أخر هذه العملية ترتب عنها نقص في عرض السلعة المحلية في الداخل (تدني الاصول) , وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع" ، وبما أن تسديد ثمن البضائع المصدرة حصل على الفور وبالعملات الصعبة فإن الشركة الجزائرية سوف تتلقى ما يوازي 2 مليون دولار, على إثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة 2 مليون دولار , هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين تحت باب أصول والتزامات بالعملات الصعبة حسب الجدول التالي:

جدول رقم(11) : تسديد الصادرات بأصول والتزامات بالعملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	2 مليون دولار	-
أصول بالعملات الصعبة	-	2 مليون دولار

- نفس المثال السابق فقط العملة هي الدينار الجزائري (قيمة الصفقة هي 2 مليون دج) بما أن تسديد ثمن الصادرات قد حصل نقدا وبالعملة الوطنية (دج), فإن الرصيد النقدي بالدينار الجزائري الذي يحوزه غير المقيمين يتدنى بذات القيمة, هذا التسديد بالعملة الوطنية يعتبر بمثابة تدن أو انخفاض لالتزامات المقيمين, ذلك لأن النقد الوطني الذي يحوزه غير المقيمين هو بمثابة التزام المقيمين تجاه الخارج, وبالعودة إلى القاعدة التي تم إيضاحها, فإن انخفاض الالتزامات هو شبيه بزيادة الأصول أو الحقوق ويسجل في الجانب المدين, لذلك فإن التسديد بالنقد الوطني يتوجب تسجيلها في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالنقد الوطني "أي بالدينار الجزائري في المثال الحالي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (12) : الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	2 مليون دج	-
أصول (حقوق) بالنقد الوطني	-	2 مليون دج.

- تصدر شركة جزائرية سلعا قيمتها 700 مليون يورو إلى فرنسا ، في حين التسديد كان بعد 6 أشهر.

هذه العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات ، فعملية التصدير هذه يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات من البضائع" ، وفي المقابل وبما أن التسديد لم يكن على الفور ، فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي تمتلكها الجزائر سوف ترتفع, وهذا يعني ان هناك زيادة قد طرأت على الأموال أو الحقوق قصيرة الأجل العائدة إلى البلد المصدر, والتي تأخذ شكل قروض تجارية, الزيادة المشار إليها على الأصول تدون في الجانب المدين حسب القاعدة الواردة سابقا وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل حسب الجدول التالي:

جدول رقم (13) : تسديد الصادرات بقروض تجارية قصيرة الأجل

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700 مليون يورو	-
قروض تجارية قصيرة الأجل(اوراق تجارية)	-	700 مليون يورو

وفي تاريخ الاستحقاق (بعد 6 أشهر) , وعند تسديد الشركة المستوردة مستحقاتها للشركة الجزائرية بواسطة العملات الصعبة, فإن هذه العملية , والتي تأخذ شكل القرض التجاري تسجل في الجانب الدائن ككل انخفاض في الأصول وذلك تحت باب "قروض تجارية قصيرة الأجل", أما تسديد العملات الصعبة الذي يحصل في المقابل فهو يأتي ليزيد رصيد البلد المصدر بتلك العملات ويسجل في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالعملات الصعبة" حسب الجدول التالي:

جدول رقم (14) : تسديد قروض قصيرة الأجل بواسطة العملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
قروض تجارية قصيرة الأجل	700 مليون يورو	-
أصول بالعملات الصعبة	-	700 مليون يورو

ب- واردات السلع

قامت الجزائر باستراد الحبوب بقيمة 50.000 دج وأن قيمة هذه السلع قد سدد نقدا بالعملة الصعبة ، تؤثر هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فالحبوب هي سلعة ملموسة يؤدي استرادها إلى قيد مدين للحساب الجاري- لأنها عملية يترتب عليها زيادة في الأصل –السلع-أو هي عملية يترتب عليها خروج للعملة بمعنى أخر عرض للعملة المحلية وطلب على العملة الأجنبية -, وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية-تدني الأصل- النقد-وبالتالي فإن هناك قيدا دائنا في حساب الاحتياطات الأجنبية.

جدول رقم (15) : واردات مسددة فورا بالنقد الأجنبي

البيان	دائن	مدين
واردات من البضائع	-	50.000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	50.000	-

قامت مؤسسة جزائرية باستيراد معدات وآلات بقيمة 100 مليون دولار من شركة صينية وتم تسديد جزء من قيمة السلعة نقدا والجزء الأخر سدد بكمبيالة مدتها 3 أشهر هذه العملية ستؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات-الدائن والمدين- ، في الجانب المدين يتأثر الحساب الجاري وبالتحديد الحساب التجاري-واردات السلع- ، أما في الجانب الدائن فيتأثر حساب الاحتياطات الأجنبية وحساب قروض قصيرة الأجل, وبما أن هذه العملية تؤدي إلى زيادة الأصل-السلع- فإن الحساب التجاري-حساب واردات البضائع- يكون مدينا, والطرف الآخر وهو حساب الاحتياطات الأجنبية بالعملة الصعبة وحساب قروض قصيرة الأجل يكون دائنا .

جدول رقم (16) : واردات جزء منها تم تسديده فورا وجزء قرض ق أ

البيان	دائن	مدين
واردات من البضائع	-	100مليون
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	50 مليون	-
قروض قصيرة الأجل	50مليون	

يقوم مستثمر جزائري بالإتفاق على شراء سلع بقيمة 1 مليون اورو من شركة أمريكية, هذه ليست عملية تجارية ولن تؤثر على ميزان المدفوعات في كلا الدولتين لأنه لم ينتج عنها دخول / خروج عملة صعبة أو دخول / خروج سلع أو خدمات.

ج. حساب الخدمات

قدمت شركة تأمين أجنبية خدمات لصالح مستوردين محليين بمبلغ 20.000 دج وتم دفع مبلغ التأمين للشركة الأجنبية نقدا. تؤثر

هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فخدمة التأمين هي سلعة غير ملموسة يؤدي تقديمها من الأجانب إلى المستوردين المحليين إلى قيد مدين للحساب الجاري بتحديد حساب الخدمات - لأنها تمثل عملية استراد (وبالتالي فهي عملية يترتب عليها خروج العملة بمعنى أخر عرض للعملة المحلية وطلب على العملة الأجنبية), وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو انخفاض الاحتياطات العملات الأجنبية-تدني الأصل-النقد- وبالتالي فإن هناك قيدا دائنا في حساب الاحتياطات الأجنبية.

جدول رقم (17) :خدمات مقدمة من الأجانب للمحليين

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –خدمة تأمين-	-	20.000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	20.000	

قيام شركة نقل محلية بنقل منتجات لحساب دول أخرى مقابل 10.000 دج ودفع المبلغ نقدا بالعملة المحلية. تؤثر هذه العملية على جانبين في ميزان المدفوعات، فخدمة النقل هي سلعة غير ملموسة يؤدي تقديمها من المحليين إلى الأجانب إلى قيد دائن للحساب الجاري بتحديد حساب الخدمات - لأنها تمثل عملية تصدير خدمة لحساب جهة أجنبية ، وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو زيادة الاحتياطات من العملات المحلية(زيادة الأصل-النقد) وبالتالي فإن هناك قيدا مدينا في حساب الاحتياطات .

جدول رقم (18) :خدمات مقدمة من المحليين للأجانب

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –خدمة نقل-	10.000	-
الاحتياطات بالعملة المحلية		10.000

قام سائح جزائري بإنفاق 1000 أورو في تونس, هذه العملية تؤثر على الحساب الجاري –حساب الخدمات- ويكون الحساب الجاري مدينا بقيمة 1000 أورو وحساب الاحتياطات دائنا بنفس القيمة.

جدول رقم (19) :خدمات –سياحة-

البيان	دائن	مدين
حساب خدمات –سياحة-	-	1000
الاحتياطات بالعملة الأجنبية	1000	-

د. حساب تحويلات من جانب واحد

الصفقة المجانية أو الهبة هي تلك التي لا يوجد لها مقابل, وللحفاظ على مبدأ التوازن المحاسبي تم التوافق على القيد المزدوج لكل صفقة مجانية.

- القيد الأول : يتم على أساس التدفق flux الحاصل لصالح المقيمين أو غير المقيمين.
- أما القيد الموازن: فيظهر في حساب خاص يعرف بـ"التحويلات دون مقابل".

وعندما يقدم مقيم على منح هبة إلى غير مقيم, فهذا يعني تحويل أو نقل نموذج معين من الأصول بواسطة أحد المقيمين إلى الخارج, وبالتالي قيد العملية في الجانب الدائن (credit), أما المقابل لهذا القيد يدون في الجانب المدين (débit) تحت باب "تحويلات دون مقابل" ,أما إذا كانت الهبة ممنوحة من غير مقيم لصالح مقيم فإن البنود تدون على وجه معاكس.[1]

فإذا أقدمت الجزائر على تقديم هبة عينية بقيمة 700 مليون سنتيم لأحد البلدان التي قد كان تعرض لكارثة طبيعية, فهذه الهبة هي شبيهة بالتصدير للبضائع من حيث طبيعة التدفق باتجاه الخارج, بالتأكيد تدون قيمة هذه الهبة في الجانب الدائن , أما المقابل المحاسبي فيتم قيده في الجانب المدين تحت باب "تحويلات دون مقابل للقطاع العام".

جدول رقم (20) : هبة عينية من الدولة إلى بلد أجنبي

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700	-
تحويلات دون مقابل الى العالم الخارجي	-	700

تم استلام الجزائر مساعدات سلعية بشكل منح من جهات أجنبية بقيمة 20.000 دج، في هذه الحالة تعامل هذه المساعدات السلعية معاملة الاستيراد، لأنها تمثل عملية يترتب عليها زيادة في قيمة الأصل-السلع- ، وبالتالي يكون الحساب التجارة المنظورة - بالتحديد واردات السلع- مدينا ، والحساب المقابل حساب التحويلات من جانب واحد دائنا بقيمة هذه المساعدات نظرا لعدم امكانية تسجيلها في حساب الاحتياطات بالعملة الصعبة لأن هذا المبلغ لم يتم دفعه مقابل هذه السلع.

جدول رقم (21) : معونة عينية من بلد أجنبي إلى دولة الجزائر

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	20000	-
واردات سلع	-	20000

إذا تلقت الدولة الجزائرية معونة مالية بالدولار الأمريكي توازي قيمتها 10 مليار سنتيم مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فهذا التحويل يأتي ليزيد رصيد الجزائر بالعملات الصعبة, ويدون في الجانب المدين, فالقيد المحاسبي المقابل يدون في الجانب الدائن تحت باب "تحويلات بدون مقابل للقطاع العام" حسب الجدول التالي:

[1]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص49

جدول رقم (22) : معونة بالعملات الصعبة محولة لصالح الجزائر (مليار سنتيم)

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	10مليار	-
أصول (حقوق) بالعملات الصعبة	-	10 مليار

قد تأخذ الصفقات المجانية أو الهبات أشكالا عديدة غير قابلة للحصر سواء كانت سلعا أو خدمات أو عملات صعبة أو ذهبا نقديا...إلخ, كذلك فإن هذه الهبات قد تقدم للقطاع العام أو من قبل القطاع الخاص, وقد تقدم أيضا من قبل الهيئات الخاصة أو تمنح للهيئات الخاصة

هـ. حساب رأس المال

اشترى أجانب أسهم تعود لشركات محلية بمبلغ قدره 60.000 أورو وقد تم تسديد قيمة هذه الأسهم لتلك الشركات بموجب شيكات مصرفية:تسجل قيمة هذه الأسهم في الجانب الدائن من حساب رأس المال(لأن هذه العملية هي عبارة عن بيع للأصل – الأسهم-(تدني في الأصل) وبالتالي ترتب عليها دخول عملة صعبة وبمعنى أخر طلب على العملة المحلية وعرض للعملة الأجنبية)، بينما تسجل المبالغ التي تم استلامها مقابل بيع الأسهم في الجانب المدين من حسابات الاحتياطات بالعملة الأجنبية (زيادة في الأصل –النقد-).

جدول رقم (23):شراء أسهم بالعملة الأجنبية

البيان	دائن	مدين
حساب رأس المال-أسهم-	60.000	
الاحتياطات بالعملة الأجنبية		60.000

اشتري مقيمين في الجزائر سندات من دولة أجنبية بقيمة 40.000 دج وتم التسديد نقدا بالعملة المحلية ، تسجل قيمة هذه السندات في الجانب المدين من حساب رأس المال(لأن هذه العملية هي عبارة عن شراء للأصل – السندات-(زيادة في قيمة الأصل) ، بينما تسجل المبالغ التي تم دفعها مقابل شراء السندات في الجانب الدائن من حسابات الاحتياطات بالعملة الأجنبية (نقض في الأصل –النقد-).

جدول رقم (24) :شراء سندات من الأجانب والتسديد فوري.

البيان	دائن	مدين
حساب رأس المال-سندات-	-	40.000
أصول بالعملة الوطنية	40.000	-

خلاصة:

- تصدير البضائع وتقديم الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن Crédit.
- استيراد البضائع أو الحصول على الخدمات من الخارج –خدمات مقدمة من الخارج-تسجل في الجانب المدين Débit
- الحصول على مساعدات عينية أو مساعدات نقدية من الخارج في هذه الحالة يكون حساب التحويلات من جانب واحد دائنا.

- تقديم مساعدات عينة أو مساعدات نقدية للخارج في هذه الحالة يكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا.
- شراء الأسهم والسندات طويلة وقصيرة الأجل من الخارج (أي حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل في الجانب المدين.
- بيع الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال بواسطة غير المقيمين) يسجل في الجانب الدائن.
- حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني بواسطة المقيمين والمدفوع من قبل غير المقيمين تسجل في الجانب المدين.
- تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين إلى غير المقيمين يسجل في الجانب الدائن.

هذه هي بإيجاز أهم العمليات التي يمكن أن ترد في إطار ميزان المدفوعات.

سابعا:آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز ، و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني و عموما هناك عدة طرق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هي:

1. **التصحيح عن طريق آلية السوق(تعديل آلي أو تلقائي)**

و يتم تعديل الإختلال في ميزان المدفوعات بصفة آلية دون أي تدخل من صناع قرار السياسة الإقتصادية وفق الآليات الثلاثة التالية: **التصحيح عن طريق آلية الأسعار، التصحيح عن طريق سعر الصرف ، آلية التعديل عن طريق الدخل**

2. **منهج المرونات:**

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و التي أدت إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات ، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و ذلك

بسبب :أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات للبلد و استيرادا ته .

فحسب مارشال -ليرنر فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري تحقق شرط : أن يكون مجموع المرونات (طلب داخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد وكلما كان المجموع كلما كان الأثر أكبر نتيجةعلى تغير الأسعار .لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز بالوقوع في حالة المرونات التشاؤمية.

3 **آليات تعديل إختلال ميزان المدفوعات عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية:** تعتمد هذه الآلية على نوعين من السياسات وهي:

- **السياسة المالية:** تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما إذا ميزان المدفوعات في حالة فائض لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الوردات وبذلك يتلاشى فائض الصادرات عن الواردات، في حين أنها تطبق في شكلها التقييدي إذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات إلى مستوى يوازي قيمة الصادرات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

- **السياسة النقدية:** تساهم السياسة النقدية في تعديل إختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الأسعار بالنسبة للسلع المحلية والأجنبية، وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والواردات، إذ أن تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار إلى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من إعطاء تنافسية الصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار بالنسبة للداخل ومن ثم عودة ميزان المدفوعات لحالتة التوزانية.